PLAN INTERNATIONAL

المجلس القومي للسكان
National Population Council

زواج الأطفال (المبكر - القاصرات)

... قضية قانون
أم وعي مجتمعي؟!

إبريل 2022

الإشراف العام
أ.د. طارق توفيق أمين
نائب وزير الصحة والسكان لشئون السكان
https://orcid.org/ 0000-0003-2502-110X
https://www.scopus.com/authid/detail.uri?authorId=23007746000

الفهرس

مقدمة	3
السياق	4
المشكلة	5
الأثار المترتبة على الزواج المبكر	8
تجارب دولية	10
الوعي المجتمعي	11
مدى تأييد السيدات للقانون الذي يمنع الزواج قبل سن 18 سنة	14
السياسات الحالية	15
السياسات البديلة	18
الخلاصة والتوصيات	19
قائمة المراجع	20

مقدمة

لا تزال المشكلة السكانية تحظى باهتمام القيادات السياسية بالدولة وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية الذي دائما يوجه بضرورة التصدي لتلك القضية من خلال تكاتف جميع وزارات الدولة، ويعتبر المجلس القومي للسكان الجهة المنوط بها مسئولية إدارة البرنامج السكاني ومواجهة القضية السكانية مع جميع الأجهزة الحكومية والأهلية التي تتعاون لتحمل هذه المسئولية للحد من ظاهرة النمو السكان المتزايد.

ويعتبر من إحدى مهام المجلس الرئيسية اقتراح السياسة العامة للدولة في مجال السكان والتنمية ووضع الخطط والسياسات التي تمكنه من أداء دوره السياسي في التعرف على أهم مشاكل المجتمع الديموجرافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في الإرتقاء بالخصائص السكانية، وتقليل التباينات الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية، وخفض معدل النمو السكاني، وإعادة التوزيع الجغرافي للسكان.

ويعد الهدف الرئيسي من كتابة هذه الأوراق هو تقديم المعلومات اللازمة والموثقة المتعلقة بالأوضاع السكانية، والاجتماعية للمهتمين، ولمتخذي القرار من أجل الإسهام في التعرف على الوضع الحالي والرؤية المستقبلية للسكان في مصر للمساهمة في إعداد الخطط والبرامج التنموية التي يشكل البعد السكاني المحور الرئيسي فيها آملين أن تساهم هذه الأوراق في رسم السياسات التنموية على المستوى القومي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والله الموفق،،

أ.د. طارق توفيق

نائب وزير الصحة والسكان لشئون السكان

السياق

يعد الزواج المبكر من أكبر التحديات التي تواجه الدولة وتعوق التنمية وتنتهك الحقوق الإنسانية المشروعة لأفراد المجتمع. كما أنه يمثل مشكلة إجتماعية لا يقتصر تأثيرها على المستوى الإنجابي ومعدلات النمو السكاني فحسب؛ بل لها انعكاسات وتأثيرات أخرى تقود في مجملها إلى استمرار تدني وضع المرأة إجتماعياً وإقتصادياً مما يساهم فى إرتفاع الخصوبة وزيادة السكان.

وفقاً لتعداد مصر لعام 2017 يتبين أن واحدة تقريبا من بين كل عشرين فتاة في الفئة العمرية من 15–17 عام متزوجات أو كن متزوجات فيما سبق وبالنسبة للفتيات اللاتي تتروح اعمارهن بين 15–19 سنة يرتفع المعدل إلى واحد من بين كل عشرة مع وجود فارق كبير بين المناطق الريفية والحضرية[1].

ومن أهداف التنمية المستدامة القضاء على جميع الممارسات الضارة، مثل الزواج المبكر والزواج القسري وإتخاذ إجراءات حاسمة للحد من هذه الظاهرة[2]. وحذر صندوق الأمم المتحدة للسكان من تفاقم هذه الظاهرة، حيث يتوقع أن يصل عدد حالات الزواج المبكر إلى أكثر من 15 مليون فتاة حول العالم بحلول عام 2030. كما تنتشر ظاهرة "الزواج المبكر" في المجتمع المصري بنسبة 15 ٪ تقريبًا من إجمالي حالات الزواج، مما يؤثر فى القدرة على الحد من النمو السكاني مع ازدياد حالات الزواج المبكر[3] ووجه فخامة رئيس الجمهورية – من خلال إحتفالية (المرأة المصرية والأم المثالية) في مارس 2021 بسرعة إتخاذ إجراءات لإصدار قانون منع الزواج المبكر ينص صراحة على السن القانونية للزواج ويكون قانونا مستقلا يضمن حقوق الفتيات مؤكدا على إحترام حقوق المرأة وأهمية دورها في المجتمع[4].

ويعرف الزواج المبكر بأنه كل من يتزوج قبل بلوغه سن 18 عاماً ، وهو الإجماع الدولي على الطفولة كما هو متفق عليه في إتفاقية حقوق الطفل كما فرضت الحكومة المصرية عقوبات أكثر شدة على الأشخاص الذين يدعمون زواج القاصرات بالسجن لمدة 7 سنوات ودفع غرامة إلا أنه ما زال يوجد تحايل على هذا القانون لعدم تطبيقه[5].

1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2017
2-أهداف التنمية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية 2015)
3- صندوق الأمم المتحدة 2015
4- www.alamalbusiness.com
5- الدستور المصري 2008

المشكلة

الزواج ظاهرة إجتماعية موجودة فى كافة المجتمعات الإنسانية ونتيجة للتغيرات الإجتماعية والإقتصادية التى حدثت فى مجتمعنا فالزواج كنظام إجتماعى تعرض للعديد من المشكلات أهمها الزواج المبكر الذى أصبح ظاهرة إجتماعية ملحوظة فى مجتمعنا المصرى. فالزواج المبكر (زواج الاطفال) أحد موروثات التراث الثقافي للمجتمعات الريفية وقد يفسر إنتشاره إلى عدم إهتمام الأسر الريفية بتعليم بناتها وضعف الوعي المجتمعي أو نتيجة للظروف الإقتصادية السيئة التي تضطر الأسرة بسببها لتزويج بناتها في سن مبكرة.

يعتبر الزواج المبكر للفتاة المصرية عامة والريفية خاصة مشكلة إجتماعية لا يقتصر دورها على المستوى الإنجابي، ومعدلات النمو السكاني فحسب، بل يكون لها إنعكاساتها، على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للمرأة، والتي تسهم بدورها في زيادة المعدلات الإنجابية فكلما صغر سن الفتاة عند زواجها الأول كلما ارتفع معدل خصوبتها وكبر لديها حجم الأسرة وكلما ارتفع سن الفتاة عند الزواج الأول كلما انخفض معدل خصوبتها وصغر حجم الأسرة.

وقد أوضح تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2017 أن ظاهرة ،الزواج المبكر إنتشرت في المجتمع فوصلت إلى 132،281 ألف حالة زواج، بينهم 5،999 ألف حالة زواج لأطفال أقل من 15 سنة، و 17،436 ألف حالة أخرى لأطفال فى سن الـ 15 من عمرهم، و قرابة الـ 33،937 ألف حالة للأطفال فى سن 16 عام، وأخيرا حوالي 74،909 ألف حالة زواج لأطفال فى سن الـ 17 عام.

وأشار التقرير أيضا إلى أن حالات الزواج المبكر تركزت فى المناطق الريفية بمقدار 108،030 ألف حالة مقابل 24،251 ألف حالة فى المدن والمناطق الحضرية، موضحا أن الإناث كان لهم النصيب الأكبر من هذا الزواج بمقدار 118،904 ألف حالة، مقارنة بالذكور الذين جاء عددهم 13،377 ألف[1].

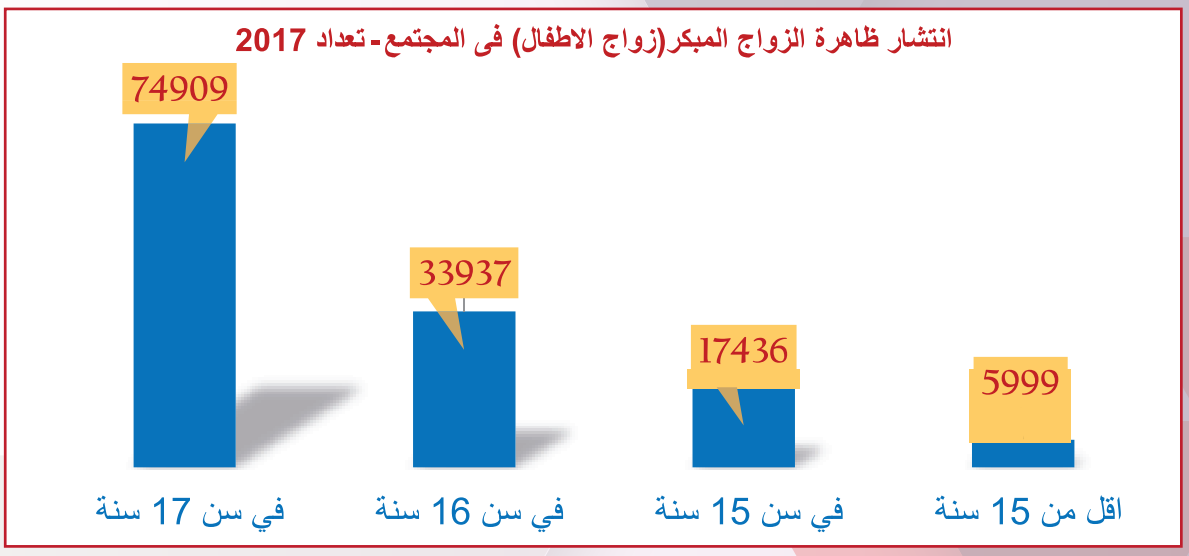

ويتضح أيضاً إرتفاع في نسب المتزوجين في الفئة العمرية في المناطق الريفية عنه في الحضر وبصورة أكبر في ريف الوجه البحري 94.3 ٪ على مستوى الجمهورية يليها ريف الوجه القبلي 93.9 ٪ وأن نسب المتزوجين في هذه الفئة ليست منخفضة أيضاً حيث بلغت نسب المتزوجين في هذه الفئة 86.5 ٪ على مستوى الجمهورية، في حين كانت وعلى الترتيب 84.7 ٪ – 88 ٪ – 89.5 ٪ في محافظات الوجه القبلي ثم محافظات الوجه البحري وأخيرا في محافظات الحدود والتي شهدت زياده في هذه النسبة عنها في الريف (71.6 ٪) وذلك نظراً لطبيعة هذه المحافظات من حيث العادات والتقاليد والتي تكثر فيها نسب الزواج المبكر. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء2017)

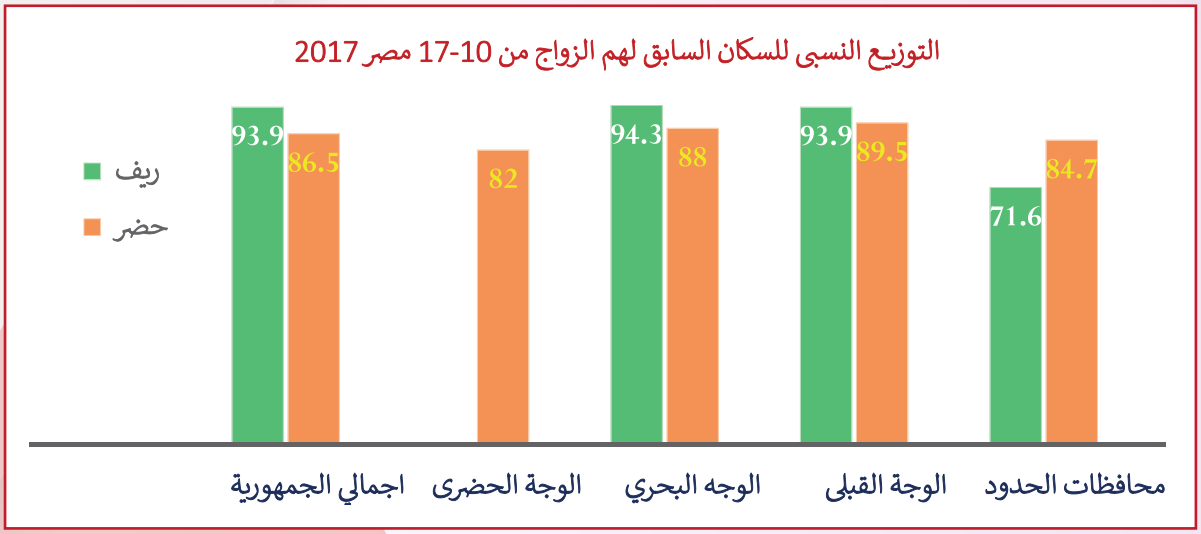

– وكان متوسط معدل المواليد على مستوى الجمهورية 51.4 طفل / 1000 سيدة في الفئة العمرية من 15 إلى 19 سنة في عام 2018 بمحافظات (مرسى مطروح، الفيوم، البحيرة، بني سويف، كفر الشيخ، الدقهلية، المنيا، الشرقية وأسيوط) هم الأعلى في معدلات المواليد العام لهذه الفئة العمرية[6]. وذلك وفقاً لدراسة قام بها صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

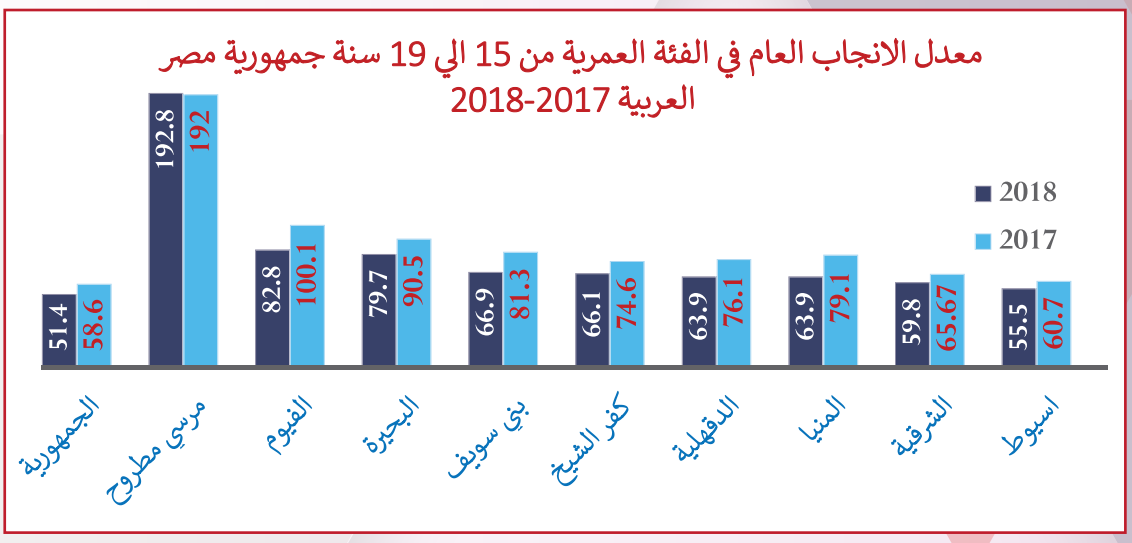

6– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (دراسة أسباب إنخفاض/ زيادة المواليد) في بعض محافظات مصر 2021

الاثار المترتبة على الزواج المبكر

توجد عدة آثار مترتبة على الزواج المبكر تؤدى الى مشكلات عديدة منها :

الآثار الصحية:

- تشير دراسة حديثة حول الفتيات المراهقات المتزوجات في مصر إلى أن الفتيات المتزوجات قبل سن 18 سنة أكثر عرضة للإصابة بالأمراض مثل ارتفاع ضغط الدم أثناء الحمل وزيادة الإصابة بتسمم الحمل والولادة المبكرة وزيادة نسبة التقزم وزيادة الإصابة بنقص فيتامين (د) والحديد وحمض الفوليك .[7]
- وجد أن أكثر من 80 ٪ من الزوجات المراهقات لا يستخدمن خدمات الصحة الإنجابية مثل تنظيم الأسرة ومتابعة الحمل مما يعرضهن للحمل الغير مرغوب فيه والحمل المتكرر مما يؤدى إلى زيادة عدد الأبناء في الأسرة خلال سنوات قليلة .[8]

أوضحت دراسة حديثة أجراها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بالتعاون مع المجلس القومي للسكان – عن أسباب انخفاض/ زيادة المواليد في بعض المحافظات – عن معرفة السيدات بمخاطر هذه الظاهرة على صحة الأم والطفل وتأثير هذه المخاطر على الزواج المبكر أوضحت أن 61.4 ٪ بالحضر و63.4 ٪ بالريف على مستوي محافظات الدراسة ذكرن أن الزواج في سن أقل من 18 سنة يؤثر على صحة كلاً من الأم والطفل وترتفع هذه النسبة في المحافظات الأكثر انخفاضاً حيث بلغت 59.2 ٪ في الحضر و 68.6 ٪ بالريف في المحافظات الأقل انخفاضاً.[6]

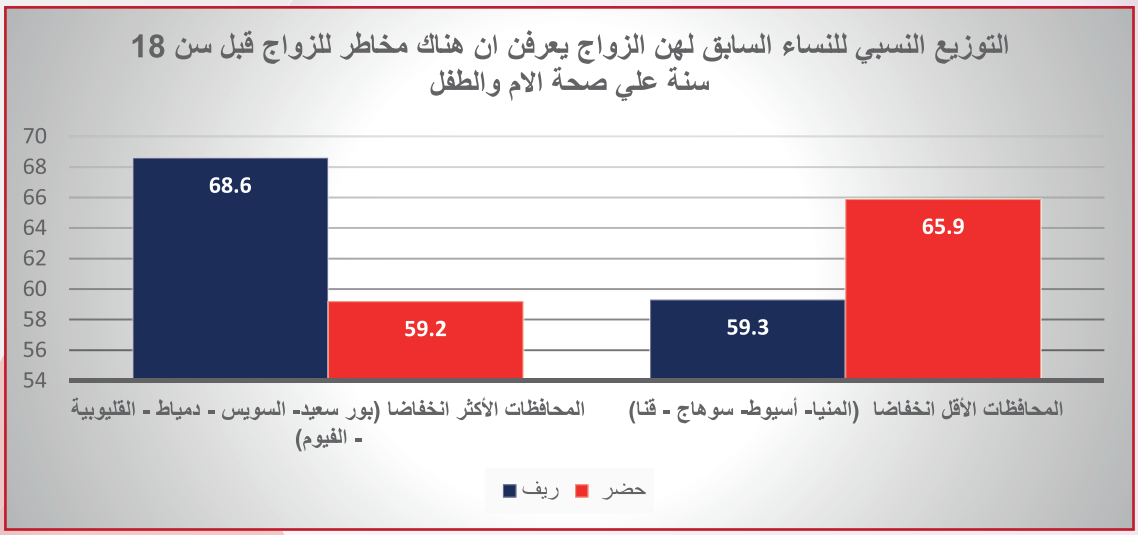

7- مجلس السكان ، 2017
8- منظمة الصحة العالمية 2015

الآثار النفسية:

- معاناة الفتاة من قلق واضطرابات و عدم التكيف، نتيجة للمشاكل الزوجية وعدم تفهم الزوجة لما يعنيه الزواج ومسئولية الأسرة والسكن والمودة.
- تتحمل الفتاة الصغيرة مسئوليات جسيمة حيث أنها لم تؤهل نفسياً ولا عقلياً لها بعد، مثل القيام بدور الزوجة ورعاية المنزل، مما يزيد العبء النفسى على الفتاة الصغيرة فتشعر بالظلم وعدم التكافؤ وتلجأ للعزلة والإكتئاب وتصاب بإضطرابات نفسية مما يزيد شعورها بالإكتئاب.

الآثار الإجتماعية:

- إرتفاع نسبة الطلاق بسبب عدم نضج الفتاة ووعيها أو نتيجة الفرق الكبير فى السن.
- عدم القدرة على إتخاذ القرار المناسب بشأن مستقبلها بالقبول أو الرفض.
- حرمان الفتاة فى كثير من الحالات من فرصة استكمال تعليمها وبهذا لن تكون قادرة على تكوين شخصيتها المستقلة وحرمانها من الحق فى العمل مما يسهم فى زيادة الفقر.
- في تعداد عام 2017 وجد أن فئة الأميين أكثر منها في باقي الفئات عرضة للزواج المبكر حيث بلغت نسبة الإناث 39.6 ٪ و35.3 ٪ للذكور وبلغت نسب الإناث فى المرحلة الإعدادية 27 ٪ وبلغت أقل قيمها فى التربية الفكرية والثانوية الأزهرية بالنسبة للإناث والذكور[1].

التوزيع النسبى للسكان من 10-17 الذين سبق لهم الزواج وفقا للحاله التعليمية
تعداد 2017

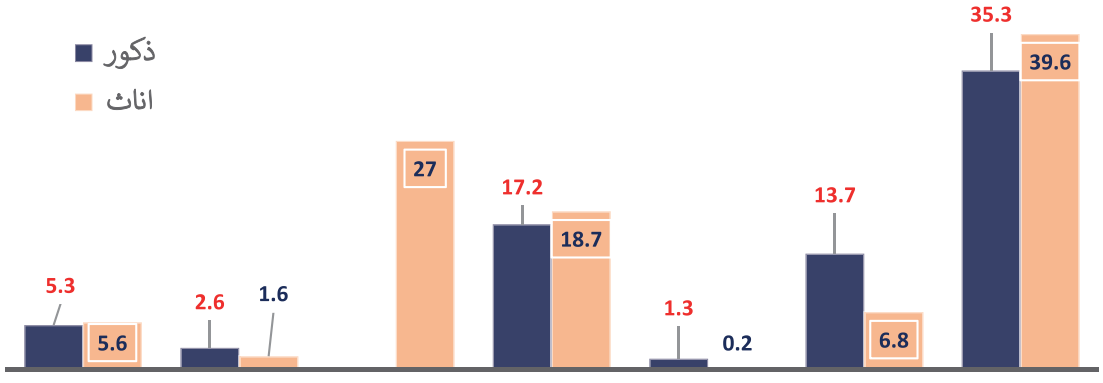

تجارب دولية

أطلقت اليونيسف بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2016 البرنامج العالمي البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف للعمل لإنهاء زواج الأطفال في البلدان عالية النسبة أو البلدان ذات العبء العالي لتظهر بعض النتائج البارزة من عام 2017 أنه:

- في إثيوبيا، ما يقرب من 490 ألف فتاة مراهقة، كن عضوات في نوادي المراهقين، حيث يزودهم الموجهون الأقران بالتدريب والمعلومات حول الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات القانونية وآليات الإبلاغ عن زواج الأطفال. ونتيجة لذلك، تم إلغاء 24.785 زواج أطفال.
- في بنجلاديش، وصلت حملة وطنية متعددة الوسائط لإنهاء زواج الأطفال إلى أكثر من 190 مليون شخص عبر التليفزيون والراديو ووسائل التواصل الاجتماعي، وحصلت على جوائز وطنية ودولية للمساهمة في إحداث تغيير إيجابي في المجتمع.
- في سيراليون، تم دعم ما يقرب من 9000 فتاة مراهقة ممن تسربن من المدرسة للعودة إليها، من خلال توفير المال للرسوم المدرسية والزي المدرسي والكتب وغيرها من المستلزمات.
- في اليمن، حصلت أكثر من 10.000 فتاة مراهقة، بما في ذلك الفتيات المتزوجات، على خدمات الصحة والحماية، مثل الدعم الطبي والقانوني والنفسي والاجتماعي والوصول إلى الملاجئ.
- في نيبال، ما يقرب من 30.000 مراهقة شاركن في حزمة "Rupantaran" للتدريب على المهارات الاجتماعية والمالية، حيث أظهر أكثر من 65 ٪ من الفتيات مهارات متزايدة لممارسة حقوقهن بعد التدريب[7].

7- مجلس السكان الدولى 2017

وعي مجتمعي أم قضية قانون ؟

- **الوعى المجتمعى :-**

مازال المجتمع يفتقر للوعى بهذة الظاهرة وهي ظاهرة إجتماعية موجودة في كافة المجتمعات وخاصة المجتمعات الريفية كأحد موروثات التراث الثقافي التي تؤثر فيهم ويتأثروا بها ومنها : –

– العادات والتقاليد (الموروثات الثقافية) تلعب دوراً أساسياً في الزواج الذي يتم بين الأسر في أغلب الأحيان بعيداً عن رغبة الأبناء، كما ينظر للزواج المبكر على إعتباره وسيلة لإنجاب عدد أكبر من الأبناء للعمل ومساعدة الآباء.

– التمييز بين الذكور والإناث في المعاملة: وجد أن الفتاة تشكل عبئاً على الأسرة من النواحي المادية والإجتماعية، وأنها متـــى بلغـــت تبدأ القيود بإحاطتها من كل الجهات تحت عنوان الحفاظ على شـــرف العائلة، ويصبح هم الأسرة الوحيد تزويجها لأول طالب زواج بحجة سترها، كما أن تـــزويج البنات في سن مبكرة يأتي من باب المحافظة عليها.

– الأوضاع الاقتصادية أحد الأسباب الهامة والأساسية للزواج المبكر، حيث يميل بعـــض الفقراء إلى تزويج بناتهم في سن مبكرة للتخفيف من المصاريف وتكـــاليف التعلـــيم، خاصـــة الأسر ذات العدد الكبير من الأطفال وذات الدخول المنخفضة.

– التسرب من التعليم هو أحد أسباب الزواج المبكر، فالأسرة المتعلمة لا تزوج البنـــين والبنات إلا بعد إكمال مراحل الدراسة، وأما الأسر الغير متعلمة أو متوسطة التعلـــيم فـــإنهم يزوجون أبنائهم في سن مبكرة وخاصة في المناطق الريفية، وأيضا تعليم الفتـــاه يلعـــب دوراً كبيراً فكلما أرتفع المستوى التعليمي للفتيات كلما تأخر سن زواجهما. كما ذكرت دراسة أسباب انخفاض/ زيادة المواليد في بعض محافظات مصر 2021 أن 43.1 ٪ من النساء (46.2 ٪ بالحضر – 41.8 ٪ بالريف) تم خروجهن من المدرسة نتيجة لزواجهن قبل بلوغهن سن 18 حيث بلغت النسبة في المحافظات الاكثر انخفاضا 49 ٪ (49.5 ٪ بالحضر – 48.8 ٪ بالريف سنة) وبلغت فى المحافظات الأقل انخفاضا 33 ٪ (38.6 ٪ بالحضر – 31.2 ٪ في الريف).

مدى تأييد السيدات للقانون الذي يمنع الزواج قبل سن ١٨ سنة

وفي دراسة حديثة أجريت بالتعاون بين الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والمجلس القومي للسكان عن أسباب انخفاض/ زيادة المواليد في بعض محافظات الجمهورية 2021 وجد أن الغالبية العظمى من نساء عينة المحافظة يؤيدون القانون الذي يمنع الزواج المبكر 65.7 ٪ ترتفع هذه النسبة في المحافظات الأكثر انخفاضاً لتصل إلى (96.8 ٪ مقابل 94.5 ٪ في المحافظات الأقل انخفاضاً) كما تتقارب النسب على مستوى الحضر والريف في كلا المحافظات الأكثر والأقل إنخفاضاً (96.5 ٪ – 96.7 ٪على الترتيب) وعلى النقيض من هذا ترتفع نسبة من يؤيدون القانون في ريف المحافظات الاكثر انخفاضا عنها في ريف المحافظات الأقل إنخفاضاً (97.1 ٪ – 93.7 ٪ على الترتيب) مما يدل على زيادة الوعي بمخاطر الزواج قبل سن 18 سنة في المحافظات الأكثر انخفاضاً[8].

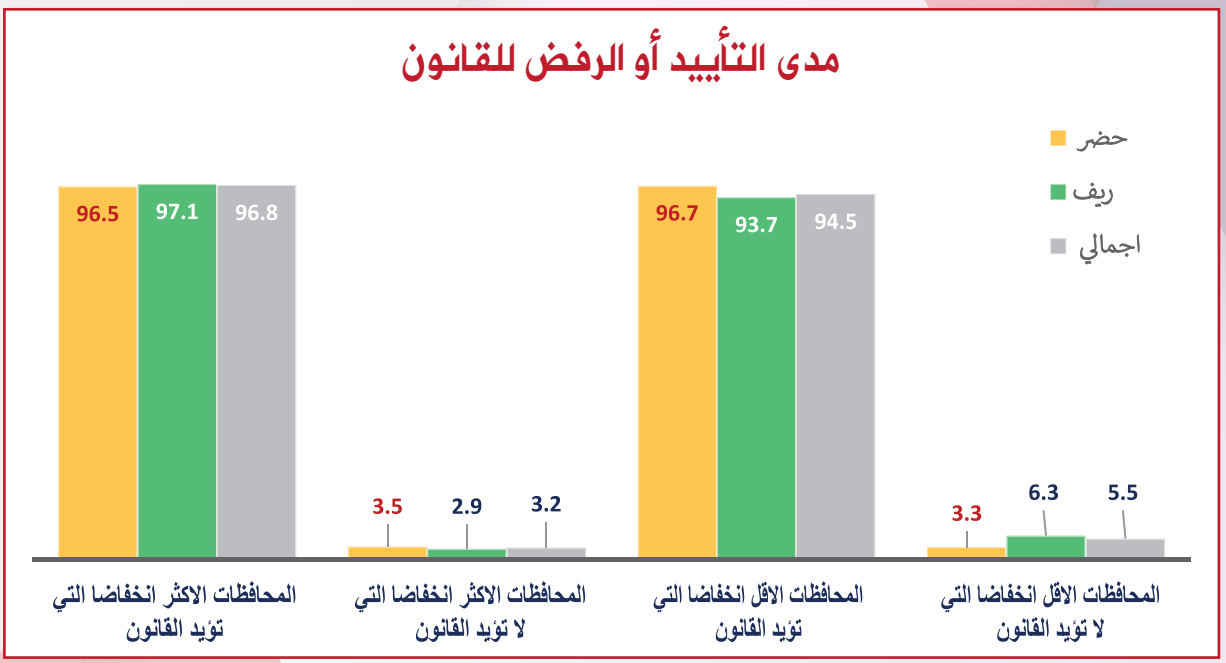

المحافظات الأكثر إنخفاضاً تشمل (بور سعيد – السويس – دمياط – القليوبية – الفيوم)

8 – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (دراسة أسباب إنخفاض/ زيادة المواليد) في بعض محافظات مصر 2021

السياسات الحالية

التشريعات والقوانين

– إصدار قرار وزير العدل رقم 6927 لتجريم الزواج المبكر لسنة 2008 والذي يحدد سن الزواج بثماني عشر عاماً لكل من الزوجين. وبالرغم من وجود نصوص القوانين التي تجرم الزواج المبكر (زواج الطفولة) إلا أنه ما زالت هذه الظاهرة منتشرة وخاصة في المناطق الريفية فقد نص قانون الطفل المادة 31 لعام 2014 أنه لايجوز عقد الزواج لمن لم يبلغ ثماني عشرة سنة ويشترط للتوثيق أن يتم الفحص الطبي للراغبين في الزواج للتحقق من خلوهما من الأمراض.

– بناء على توجيهات فخامة رئيس الجمهورية في الإحتفال باليوم العالمي للمرأة استكمالاً لمسيرة دعم المرأة المصرية وجه سيادته بسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع زواج الاطفال لإصدار مشروع قانون خاص بمكافحة زواج الأطفال ويتم دراسته حاليا في مجلس النواب.

المجلس القومي للسكان

– قام المجلس القومى للسكان بوضع إستراتيجية قومية للسكان وكان من أحد أهدافها الحد من ظاهرة الزواج المبكر (2015–2020).

– دراسة عن أثر الرسائل وبرامج التوعية علي سن الزواج قام بتفيذها معهد الدراسات والبحوث الإحصائية جامعة القاهرة بالتعاون مع المجلس القومي للسكان عام (2015) وكان من أهم نتائجها :–

– أكثر من 75 ٪ من الأسر لديهم معرفة بقانون تحديد الحد الأدنى لسن الزواج 18 سنة

– 88 ٪ من الأسر أفادو بأن السن القانونى 18 سنة مناسب للزواج وقد ارتفعت النسبة الى 94 ٪ بعد التدخلات التى تتمثل فى الاعلام التوعية والندوات والمنشورات .[9]

– دراسة ظاهرة الزواج المبكر بريف محافظة أسيوط قام بتنفيذها جامعة أسيوط كلية الزراعة بالتعاون مع المجلس القومى للسكان عام(2000) وكان من أهم نتائجها:

• ترى أكثر من نصف العينة (55.6٪) اللاتى تزوجن فى سن أقل من 16 سنة أن أفضل سن لزواج الفتيات هو 20 سنة يليه سن 18 سنة بنسبة قدرها 11.1 ٪ فى حين أشارت 8.9 منهن أن 25 سنة هى السن المفضل لزواج الفتيات.

كان (الجهل والتخلف والعادات القديمة) فى مقدمة أهم خمس أسباب التى قد تدفع الأسر لتزويج فتياتها فى سن مبكرة يليه (كثرة عدد البنات بالأسرة) ثم (تمتع الفتاة بعمرها) فى المرتبة الثالثة أما (سترة البنت) فقد احتلت المرتبة الرابعة وأخيرا (تقدم العريس المناسب) فى المرتبة الخامسة .[10]

9– دراسة عن اثر الرسائل وبرامج التوعية علي سن الزواج قام بتفيذها معهد الدراسات والبحوث الاحصائية جامعة القاهرة بالتعاون مع المجلس القومي للسكان عام(2015)
10– دراسة ظاهرة الزواج المبكر بريف محافظة اسيوط قام بتنفيذها جامعة اسيوط كلية الزراعة بالتعاون مع المجلس القومى للسكان عام(2000)

المجلس القومي للأمومة والطفولة:

– إطلاق حملة (لسه نوارة) لمناهضة زواج الأطفال للتوعية بمخاطر الزواج المبكر وأضراره

– مبادرة وطنية لتمكين الفتيات تحت عنوان (دوي) تم إطلاقها تحت رعاية المجلس القومي للطفولة وبالتنسيق مع اليونيسيف وبالشراكة مع المجلس القومي للمرأة وبالتعاون مع بعض الوزارات منها وزارة الصحة والسكان ووزارة التضامن الإجماعى.

– خط نجدة الطفل (16000) للإبلاغ عن أي انتهاكات تخص الأطفال.

وزارة التضامن:

– قامت وزارة التضامن بإجراء بعض التعديلات علي شروط الحصول علي الدعم النقدى (تكافل وكرامة) وإدراج شرط عدم تزويج الفتيات القاصرات دون سن 18سنة شرطا للحصول علي الدعم النقدى.

المجلس القومي للمراة:

– إطلاق حملة توعية إعلامية تحمل شعار (حياتك محطات – متخليش حاجة توقفك) داخل بعض المحطات المحورية بمترو الأنفاق وكانت هذة الحملة ضمن مشروع دعم تنفيذ إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان حيث يصل عدد مستخدميه إلى حوالى 2 مليون راكب يومياً خلال الفترة 2017 / 2018 وتركز الحملة على أربعة موضوعات أساسية وهم التحرش – الزواج المبكر – مشاركة فى قوة العمل – الصحة الإنجابية.

– ومن ضمن رسائل حملة الزواج المبكر متمثلة فى شعارات وهى (لسه بدرى. سيبوها تختار –مفيش طفلة تشيل طفلة).

– حملة مش قبل 18 حول خطورة زواج القاصرات للحد من الظاهرة وكيفية العمل على مواجهتها.

السياسات البديلة

تم اختيار ثلاثة بدائل للسياسة العامة للحد من مشكلة زواج الأطفال فى مصر:

البديل الأول (سن القانون وتفعيله)

- إصدار قانون لمنع الزواج المبكر ينص صراحة علي السن القانونية للزواج ويكون قانوناً مستقلاً
- تفعيل قانون الطفل 126/ 2008 ليصبح أكثر صرامة. وسن تشريعات رادعة لإنفاذ القوانين الخاصّة بالحدّ الأدنى للزّواج.

البديل الثانى (رفع الوعى المجتمعى)

- رفع الوعى المجتمعى وتغيير السلوكيات للعمل على مواجهة العادات والتقاليد السلبية وعلاج آثارها الضارة واستبدالها بعادات وتقاليد إيجابية من خلال سياسة إعلامية رشيدة لإحاطة المجتمع بأبعاد هذه الظاهرة ومدى خطورتها من خلال إعداد برامج وتوجيه رسائل إعلامية هادفة للتوعية بهذه الظاهرة (أفلام – مسلسلات – إعلانات – وسائل التواصل الإجتماعى – رسوم كاريكاتيرية)

البديل الثالث (تكاتف الوزارات والهيئات)

- التنسيق والعمل المشترك بين الوزارات والمؤسسات الحكومية، والأهلية، على مستوى المحافظات للعمل بشكل تنظيمى لتحديد المسئوليات لكل من الوزارات والمحافظات والهيئات المختلفة للحد من هذه الظاهرة.

الخلاصة والتوصيات

يشكل الزواج المبكر مشكلة كبيرة في مصر تؤثر علي مجهودات التنمية التي تقوم بها الدولة حيث أنها تؤدي الي زيادة فترة خصوبة المرأة ويؤدي ذلك إلي ارتفاع في عدد المواليد. ونوصي بالتدخل بتطبيق عدة بدائل تشمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين والمشرعين وأعضاء البرلمان والمأذونين والمنظمات الشعبية والآباء وقادة المجتمع. و ينبغي أن تتم من خلال مستوى مرتفع من التنسيق بين الجهات المعنية من خلال بعض الاليات ومنها :

- تفعيل وسن قوانين وتشريعات رادعة لحلول جذرية لردع و معاقبة المأذون وولي أمر الزوجة في حال تزويج الفتاة قبل السن القانوني للزواج.
- إعداد حملات إعلامية للتوعية من أضرار الزواج المبكر من خلال أفلام كارتونية وأفلام تسجيلية وأعمال درامية تصل إلي جميع شرائح المجتمع المختلفة للتوعية بأضرار الزواج المبكر.
- ضرورة الإستفادة من وسائل التواصل الإجتماعى (فيس بوك – يوتيوب – انستجرام – تيكتوك).
- يجب على مؤسسات الدولة إتخاذ الإجراءات اللازمة لردع الأطباء الـــذين يتلاعبـــون فى تسنين الفتيات الصغيرات لتمكينهن من الزواج فى أعمار أقل من السن القانونى.
- نشر الوعي المجتمعي لتغير السلوكيات والممارسات السلبية التي تعوق التنمية البشرية وذلك من خلال الندوات واللقاءات التوعوية للشباب من خلال الجمعيات الأهلية ومراكز الشباب والوحدات الصحية.
- يجب علي مؤسسات المجتمع المدني ورجال الدين عمل حملات توعية بمخاطر الزواج المبكر تتضمن الآثار المترتبة على الزواج المبكر.
- زيادة الإستثمار في التعليم عن طريق الوصول إلى المناطق الأكثر حرماناً من التعليم مع التركيز على الإهتمام بالتعليم للفتيات.

قائمة المراجع

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء 2017
- أهداف التنمية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية 2015)
- صندوق الأمم المتحدة 2015
- www.alamalbusiness.com
- الدستور المصري 2008
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (دراسة أسباب إنخفاض/ زيادة المواليد) في بعض محافظات مصر 2021
- مجلس السكان الدولى 2017
- منظمة الصحة العالمية 2015
- دراسة عن اثر الرسائل وبرامج التوعية علي سن الزواج قام بتفيذها معهد الدراسات والبحوث الاحصائية جامعة القاهرة بالتعاون مع المجلس القومي للسكان عام(2015)
- دراسة ظاهرة الزواج المبكر بريف محافظة اسيوط قام بتنفيذها جامعة اسيوط كلية الزراعة بالتعاون مع المجلس القومى للسكان عام(2000)

فريق العمل

د / وجدي أمين مدير عام الادارة العامة للبحوث

حنان صالح بدر ايناس حسين حنان حنفى

الإشراف العام

أ.د. طارق توفيق أمين

نائب وزير الصحة والسكان لشئون السكان

https://orcid.org/ 0000-0003-2502-110X

https://www.scopus.com/authid/detail.uri?authorId=23007746000